غرس بذور التحول المالي في العالم العربي

المصدر:"صندوق النقد الدولي"، كلمة السيدة كريستالينا غورغييفا

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

غرس بذور التحول المالي في العالم العربي

قسم الابحاث والترجمة

المصدر:"صندوق النقد الدولي"

ملخص كلمة السيدة "كريستالينا غورغييفا" المدير العام لصندوق النقد الدولي أمام المنتدى الثامن للمالية العامة في الدول العربية، 15 فبراير 2024[1]:

إن المنطقة العربية تضطلع بدور متزايد الأهمية في عالم سريع التغير. وينعكس ذلك في عمق تعاوننا وقوته. وفي المستقبل المنظور، سيقود وزراء من المنطقة دفة العمل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – حيث تم تعيين الوزير الحسيني رئيسا للجنة التنمية والوزير الجدعان رئيسا للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وتشكل قيادة العالم العربي للمؤسستين خطوة فارقة أخرى نحو تحقيق الريادة العالمية للمنطقة.

ويعكس المنتدى الثامن للمالية العامة في الدول العربية – على غرار اجتماعاتنا السنوية في مراكش خلال الخريف الماضي – مدى نجاحنا في تعزيز الشراكة بين العالم العربي وصندوق النقد الدولي وتطويرها على مدار سنوات عديدة.

ويذكرني ذلك بمثل عربي قديم "أول الشجرة بذرة."

وفي وقت التحديات الاقتصادية والاضطرابات الجغرافية – السياسية والحرب، علينا فورا أن نغرس البذور – بذور النمو والتعاون والسلام والرخاء. ولكن في أي تربة سنغرس نبتتنا؟

[1] https://www.imf.org/en/News/Articles/2024/02/11/sp-md-eighth-annual-arab-fiscal-forum

نظرة على الأوضاع الحالية والمشهد المستقبلي.

على الرغم من استمرار الصراع بين إسرائيل وغزة، هناك بعض الثقة في الآفاق الاقتصادية. يشهد الاقتصاد العالمي استقرارًا ومن المتوقع تراجعًا هادئًا في معدلات التضخم خلال عام 2024. ومع ذلك، تظل آفاق النمو ضعيفة في المدى المتوسط نظرًا لارتفاع أسعار الفائدة وضرورة استعادة الاستدامة المالية. يمكن أن يساهم التقدم التكنولوجي، مثل الذكاء الاصطناعي، في تعزيز النمو، ولكن هناك حاجة للتركيز على تطوير البنية التحتية وتأهيل القوى العاملة للاستفادة الكاملة منه. بالنسبة للبلدان العربية، قد تواجه بعض التحديات في مجال التكنولوجيا المتقدمة بسبب نقص البنية التحتية والقدرات. لذا، يتطلب تحقيق نمو اقتصادي مستدام تركيزًا على تطوير البنية التحتية والتعليم وتعزيز الابتكار والريادة الاقتصادية.

توقعات النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشير إلى نمو إجمالي للناتج المحلي بنسبة 2.9%، وهو رقم أعلى من العام الماضي ولكن يبقى دون التوقعات السابقة. تعزى هذه التوقعات إلى تخفيض إنتاج النفط وتأثير الصراع بين إسرائيل وغزة والسياسات النقدية المشددة لبعض البلدان المصدرة للنفط. والتي تواجه تحديات تتعلق بتراجع الطلب على النفط. والبلدان المستوردة التي تعاني من مشاكل مالية وصعوبة في الوصول إلى التمويل الخارجي.

الصراع في غزة أثر سلبًا على النشاط الاقتصادي، وتتدهور الآفاق الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني. صندوق النقد الدولي يقدم المشورة والدعم الفني للسلطة الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية.

الصراع في المنطقة أيضا، يؤثر سلبًا على قطاع السياحة ويتسبب في تكاليف مالية إضافية وتراجع في حركة الملاحة. هذا يعزز التحديات الاقتصادية ويهدد بتفاقم الضرر الاقتصادي. ومع ذلك، يمكن للعالم العربي تحقيق مستقبل أفضل من خلال إعادة الإعمار وتعزيز المرونة وتوفير الفرص للتنمية.

الحاجة إلى اجراء تعديلات مالية جديدة.

لتحقيق الاستقرار المالي في المنطقة، ينبغي للبلدان اتخاذ عدة إجراءات. يشمل بما في ذلك زيادة القدرة الضريبية من خلال تحسين تصميم الأطر الضريبية وتعزيز جمع الإيرادات. يجب أيضًا تنويع الاقتصادات وتقليل الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية، وذلك عن طريق تعزيز قطاعات أخرى وتفعيل ضرائب جديدة على الشركات. يجب أيضًا الإلغاء التدريجي للدعم على الطاقة وتحسين أداء الشركات المملوكة للدولة. تتطلب هذه الإجراءات تحسين الحوكمة والمساءلة والإدارة المالية لتحقيق النجاح.

وأول ما تقتات عليه الشجرة هو تعبئة الإيرادات.

بوسع البلدان زيادة طاقتها الضريبية من خلال تعزيز المؤسسات وتحسين تصميم الأطر تنمية آليات جمع الإيرادات.

ويعد تصميم السياسة الضريبية عنصرا أساسيا في هذا الصدد. وقد نجحت بلدان عديدة في تطوير نظم ضريبة القيمة المضافة. ففي بعض البلدان مثل المغرب، تم رفع ضريبة الدخل الشخصي – وهي غير مستغلة بالقدر الكافي

في المنطقة – وأصبحت أكثر تصاعدية. وانضمت 11 بلدا عربيا بالفعل إلى الاتفاقية العالمية بشأن الحد الأدنى لضريبة الشركات.
ويتعين على البلدان المصدرة للنفط تنويع أنشطتها بدلا من الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية – ففي دولة الإمارات، تم تفعيل ضريبة اتحادية بواقع 9% على دخل الشركات في العام الماضي. كذلك يمكن للبلدان غير المصدرة للسلع الأولية الحد من الإعفاءات ومعدلات الضريبة التفضيلية، على غرار تونس.
ونظرا لأن ما يزيد على 50% من الإيرادات الضريبية للمنطقة يأتي من الجمارك وغيرها من الضرائب غير المباشرة، يعمل كل من الأردن والسعودية على تطوير نظم الفوترة الإلكترونية. ويمكن تحقيق نتائج مذهلة من دعم الامتثال.

ثانيا، يمكن أن تنمو الشجرة بإلغاء دعم الطاقة التنازلي.
ويشهد المنتدى غدا إطلاق دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي تشير إلى أن الإلغاء التدريجي للدعم الصريح على الطاقة – بما في ذلك في البلدان المصدرة للنفط – يمكن أن يوفر على المنطقة 336 مليار دولار أمريكي – أي ما يعادل اقتصاد العراق وليبيا مجتمعين. وعلاوة على هذه الوفورات، سيسهم ذلك في الحد من التلوث وتحسين الإنفاق الاجتماعي – مما يعني تحقيق ثلاثة مكاسب.
وقد نجحت خطط إصلاح الدعم الشاملة في مصر والأردن والمغرب، حيث تضمنت حملات قوية للتواصل مع الجمهور، وزيادات تدريجية ملائمة في الأسعار، ودعما نقديا موجها لصالح الفئات الأكثر ضعفا.

أما السبيل الثالث إلى تغذية المالية العامة، فيكمن في تحسين أداء الشركات المملوكة للدولة.
فكما نقول في صندوق النقد الدولي، ليس المهم فقط ما *تدين به*، بل ما **تملكه** .والشركات المملوكة لدول العالم العربي تملك الكثير، حيث تتجاوز أصولها 50% من إجمالي الناتج المحلي، وتصل النسبة إلى 100% في بعض البلدان.
وستستفيد هذه الجهود بكافة جوانبها من التعاون والتضامن داخل المنطقة. وفي هذا الصدد، يتعين استمرار الدعم القوي الذي تقدمه بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وبينما تسعون إلى إحداث التحول المرجو في اقتصاداتكم، فإن الصندوق على استعداد لتقديم العون.

صندوق النقد الدولي قدم دعمًا ماليًا بقيمة 64 مليار دولار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الجائحة، بما في ذلك تخفيف الديون وتمويل الاقتصادات الخضراء. تعاون أيضًا مع البنك الدولي في تخفيف ديون الصومال بقيمة 4.5 مليار دولار. تركز الجهود حاليا على تنمية القدرات وتعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة.

وبالعمل على إحداث التحول المرجو في الاقتصادات، سنتخطى بإنجازاتنا كل حدود.

شكرا.

الصورة:

European Union Nominates Kristalina Georgieva to Lead I.M.F. - The New York Times (nytimes.com)